المصيبة اسمها "مرسى"!

الفارق عظيم بين حق أثيوبيا فى التنمية، وبين تورط أثيوبيا فى الإضرار بمصالح ووجود وتنمية مصر، وإقامة أثيوبيا لسدود على مجرى «النيل الأزرق» جريمة فى حق مصر، وليس تنمية مشروعة لأثيوبيا، فالنيل نهر دولى وليس منشأة أثيوبية، وكسر الاتفاقات الدولية المنظمة للاستفادة من مياه النيل، وبغير اتفاق جامع للأطراف المشاطئة للنهر، وعند مصبه بالذات، هذا الكسر ليس مجرد مخالفة لقانون دولى، بل هو إعلان حرب بكل ماتحمله الكلمة من معنى.

وقد وجد نهر النيل منذ بدء الخليقة، وقبل أن تنشأ الدول، وعند بدء التقنين والتنظيم الدولى بعد نهاية عصور «حق الفتح»، جرى التنظيم الدولى للاستفادة من مياه النيل، وجرى عقد اتفاقية ١٩٢٩، ثم جرى تأكيدها بعد زوال حالة الاستعمار باتفاقية ١٩٥٩، ونصت كل الاتفاقيات على نصيب مصر كدولة مصب من إيراد النيل، وهو ذات النصيب الحالى المقدر بما يزيد على ٥٥ مليار متر مكعب سنويا، برغم أن مصر زاد عدد سكانها إلى مايقارب عشرة أضعاف، وزادت احتياجاتها المائية، ونزلت تحت خط الفقر المائى، وبرغم أنها أقامت «السد العالى» أعظم المشروعات الإنشائية فى القرن العشرين، وقد أفاد «السد العالى» مصر، وحماها من المجاعات ومواسم الجفاف التى ضربت حتى دول منابع نهر النيل، ولم يضر «السد العالى» أحدا، ولسبب بسيط، وبديهى، وهو أن مصر دولة مصب نهائى، ولا تقيد سدودها أى كميات منصرفة من المياه إلى غيرها، فحالة مصر هى على العكس بالضبط من حالة أثيوبيا، فعبر أثيوبيا يأتى ٨٥ ٪ من إيراد النيل، فيما يأتى الباقى من بحيرة «فيكتوريا» فى أوغندا، ثم إن اعتماد مصر على مياه النيل أساسى ووحيد تقريبا، فيما تعتمد الزراعة فى أثيوبيا

على مياه الأمطار الكثيفة المتساقطة على الهضبة الحبشية، وهو ما يجعل قضية «النيل» حاسمة فى التكوين والوجود المصرى، بينما هى ليست كذلك أبدا فى أثيوبيا، وهو ما يبرز أكثر طبيعة الجريمة التى تنطوى عليها مشاريع إقامة سلسلة من السدود الأثيوبية تغلق المجرى الأساسى للنيل عند منابعه، وتنزل بنصيب مصر من مياه النيل بنسبة تصل إلى الربع، وتهبط بكميات الكهرباء المولدة من «السد العالى» بنسبة الربع أيضا، وتنتهى إلى تبوير مليونى فدان فى مصر، والحكم بالتشريد والفقر المميت على أربعة ملايين أسرة مصرية، وهذه فقط هى الآثار المتوقعة فى المدى الأقرب، فالأخطر وارد فى المدين المتوسط والبعيد، وهو ما يبرز حجم الكارثة، فنحن بصدد عملية خنق مائى لمصر، خاصة أن جريمة إقامة السدود الأثيوبية ترافقت مع جهد متصل لإلغاء اتفاقيات تقسيم مياه النيل، ووضع اتفاقية جديدة باسم «اتفاقية عنتيبى»، امتنعت مصر والسودان والكونغو عن توقيعها إلى الآن، ولسبب جوهرى، وهو أنها تلغى ما قد تصح تسميته بحق النقض «الفيتو» المقرر لمصر والسودان على أى إنشاءات معيقة لجريان المياه عند منابع النيل.

وقد لا نلوم حكومة أثيوبيا، فهى «حكومة دمى» تحركها الرغبات الإسرائيلية فى خنق مصر إستراتيجيا، ولم تكن حكومة أثيوبيا لتجرؤ على شيء مما فعلت أخيرا بالبدء فى إقامة أول سدودها، لم تكن لتجرؤ لولا اطمئنانها إلى ضعف القاهرة الرسمية، وتحول مؤسسة الرئاسة فى مصر إلى مؤسسة تعاسة، شجعت الصغار على الاستهانة بقدر ومكانة مصر، وإلى حد استقبال محمد مرسى - المسمى رئيسا لمصر - كطفل تائه فى مطار أديس أبابا، أرسلوا إليه وزيرة أثيوبية بيدها ما يشبه «شنطة خضار» لإحضاره إلى مقر اجتماعات الاتحاد الأفريقى، وتعمدوا عند ذهابه إعلان تحويل مجرى «النيل الأزرق» كخطوة ممهدة لبناء السدود المقرر إدارتها بمعرفة شركة إسرائيلية، ولا نريد أن نظلم مرسى وجماعته الإخوانية، فهم جماعة تفهم فى البيزنس لا فى السياسة، وعلاقتهم

بأحاديث المصائر والأمن والوجود المصرى مشكوك فى أمرها، وقد بدت «التهتهات» ظاهرة على ألسنتهم مع مفاجأة الصدمة الأثيوبية، وحولوا القصة كلها إلى هزل حقيقى، وإلى حد الادعاء بعدم وجود خطر من أصله، فلا شيء يهمهم فى مصر سوى كرسى السلطان، وحتى لو تحولت مصر إلى خرابة، ولا أمل فى أن ينصلح حالهم إلا إذا انخلعوا من السلطة، وحوكموا على جرائم «الخيانة العظمى» التى يرتكبونها يوميا، وهى التكرار الهزلى خيانات سبقت ارتكبها مبارك وجماعته، فهذا الهوان لم يبدأ الآن، وإن لم يصل فى أى مرحلة سبقت إلى ما نحن عليه، فالخطر على النيل هو التلخيص المكثف لمحنة الخطر على مصر، وقد بدأت بوادر الخطر مع انهيارات الدولة المصرية عقب عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتى أعقبتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى انتهت إلى فك تعبئة الدولة المصرية وأجهزتها الكبرى دفاعا عن مصالح الأمن والوجود الذاتى، فقضية النيل ليست مجرد قضية أمن قومى، إنها قضية وجود وحياة، فلا وجود لمصر بغير وجود النيل ودورة المياه الخالقة للحياة، ولذا كانت قضية النيل مترادفة تماما مع قضية مصر، كان تأمين النيل هو جوهر حملات محمد على باشا إلى الجنوب، وكان اكتشاف المزيد من منابعه أفضل ماجرى على عهد الخديو إسماعيل، وعندما تخلصت مصر من الاحتلال البريطانى، كانت الدولة الناصرية تحفظ حق مصر فى النيل، وأتاحت بإقامة «السد العالى» فرصة التحكم، والاستفادة القصوى من هبة النيل، وكانت المعادلة البليغة والمرشدة ظاهرة فى نص قاطع، وهو أنه لا يمكن ضمان تدفق المياه من الجنوب دون أن تتدفق السياسة من الشمال، كانت مصر عبد الناصر رأسا لأفريقيا الجديدة بلا منازع، وكانت موضوعا لإلهام ودعم حركات التحرير لأفريقى، وكانت مصر الناهضة تمد خرائط نفوذها فى كل مكان أفريقى، وفى دول حوض النيل بالذات، كان النفوذ المصرى يتوسع بالمهابة والمحبة معا، فقوة مصر الصلبة لا تجعل أحدا يفكر فى المساس بمصالحها، وقوة

مصر الناعمة كان لها الدور السحرى، كانت المخابرات المصرية تعمل من خلال شركات كبرى لها فروع مؤثرة فى كل مدن أفريقيا، وكانت أفواج المتعلمين الأفارقة تتقاطر إلى جامعات مصر، وكانت بعثات الأزهر الشريف تحمل العلم والنور والدين إلى الأفارقة فى مدنهم وقراهم وأكواخهم، وكان التقدم الصناعى المصرى عنوانا للنهضة التى تتطلع إليها أفريقيا، وكان دور الكنيسة المصرية داعما لنفوذ القاهرة فى أثيوبيا بالذات، كنا بصدد عمل متكامل جرى فيه توزيع الأدوار بعناية فائقة، ومن أول رجال السلاح إلى رجال الاقتصاد إلى رجال المخابرات إلى بعثات الرى إلى بعثات التعليم والدعوة، وكانت تلك كلها موارد قوة عظيمة، مكنت مصر - عقب هزيمة ١٩٦٧ - من طرد إسرائيل نهائيا من كل دول أفريقيا عدا دولة جنوب أفريقيا المحكومة عنصريا وقتها، وكانت حركة نيلسون مانديلا فى الجنوب الأفريقى داعمة ومؤيدة تلقائيا لمصر عبد الناصر، ولم يكن وقتها - بالبداهة - من خطر وارد على قطرة من مياه النيل الواصلة لمصر، ومع انكشاف الدولة المصرية، بدأ الخطر فى الظهور، وهدد الرئيس السادات - فى أواخر أيامه - بقصف أثيوبيا إن هى فكرت فى إقامة سدود تعوق جريان النيل، وحقق التهديد وقتها مفعوله الرادع، لكن انهيارات الدولة المصرية فاقمت الخطر فيما بعد، وعادت إسرائيل للانتشار فى أفريقيا بعد معاهدة السلام مع مصر، وجرى فصل جنوب السودان، وتحصن الوجود الإسرائيلى فى القاعدة الأثيوبية، وتضعضع الدور المصرى إلى أن تكاملت عناصر مصيبة كان عنوانها «مبارك»، وصار اسمها «مرسى».

"صوت الأمة " فى ٣ من يونيو ٢٠١٣